

المقاومة الفلسطينية للهجرة الصهيونية في أواخر العهد (العثماني 1882-1914)

زهير ابراهيم المصري استاذ مساعد
جامعة الأزهر-غزة, d.zahir2015@hotmail.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/alazhar>



Part of the [History Commons](#)

Recommended Citation

المصري, زهير ابراهيم استاذ مساعد () "المقاومة الفلسطينية للهجرة الصهيونية في أواخر العهد العثماني (1882-1914)", *Journal of Al-Azhar University – Gaza (Humanities)*: Vol. 19 : Iss. 1 , Article 8.
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/alazhar/vol19/iss1/8>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Journal of Al-Azhar University – Gaza (Humanities) by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aar.edu.jo, marah@aar.edu.jo, dr_ahmad@aar.edu.jo.

المقاومة الفلسطينية للهجرة الصهيونية في أواخر العهد العثماني (1882-1914))

Cover Page Footnote

مجلة جامعة الأزهر- غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2017، المجلد 19، العدد 1

المقاومة الفلسطينية للهجرة الصهيونية في أواخر العهد العثماني (1882-1914)

Palestinian Resistance of Zionist Immigration in Late Ottoman Era

1882-1914

زهير إبراهيم المصري

جامعة الأزهر-غزة

تاريخ الاستلام 2016/12/22 تاريخ القبول 2017/2/16

ملخص:

تُعنى هذه الدراسة بالمقاومة الفلسطينية للهجرة الصهيونية، في أواخر الحكم العثماني، أي منذ عام 1882، حيث اتخذت تلك الهجرة طابع الإقامة والاستيطان، بهدف التأسيس لإقامة الدولة اليهودية وفقاً لروايات التوراة، بغض النظر عن مدى صدقها وإمكانية وأخلاقية تحقيقها على حساب أصحاب الأرض والوطن الأصليين. وهي الهجرة التي استمرت من عام 1882 حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914.

لقد شارك أبناء المجتمع الفلسطيني في مقاومة الهجرة الصهيونية مستخدمين أساليب نضالية متعددة، حيث تراوحت هذه المقاومة بين التركيز على النضال الجماهيري السياسي والإعلامي، وبين الكفاح المسلح، وخصوصاً من قبل سكان الريف الفلسطيني، الذين كانوا أول من تضرروا من الاستيطان وسلب الأراضي.

وقد كانت المقاومة الفلسطينية، في البداية، عفوية وغير منظمة، ولكن بعد عام 1909 أخذت شكلاً أكثر تنظيماً وتنوعاً وقوة، حيث أسست جمعيات وأحزاب وصحف هدفها تعبئة الجماهير الفلسطينية وتحذيرها من الخطر الصهيوني، ودفعها لمقاومة الهجرة الصهيونية والاستيطان المتسارع. وأظهرت الدراسة عدة نتائج من أهمها: أن المقاومة الفلسطينية للصهيونية قد جمعت بين المرتكزات الوطنية، والعميقين: القومي والإسلامي، وأن الحركة الصهيونية قد سعت لتعزيز مشروعها وزيادة عدد المهاجرين بالاستعانة بالدول الكبرى.

Abstract:

This study explores the Palestinian resistance of Zionist immigration in late Ottoman era since 1882. This immigration has taken forms of residence and settlement in aim to establish Jewish state in accordance to

<http://www.alazhar.edu.ps>

زهير ابراهيم المصري

the tales of Torah, regardless of their truthfulness, applicability and ethics on the expense of the land original owners. This immigration lasted from 1882 to WWI in 1914.

All Palestinian sectors have taken part in resisting the Zionist immigration using diverse means of struggle. The resistance included mass political and military struggle, mainly rural inhabitants, who were the first harmed people due to settlement of land excavation. Early Palestinian resistance was unplanned but after 1909, it became organized, diverse, and stronger. There were factions, societies and newspapers that aim at orienting and bewaring the Palestinian masses against the Zionist danger pushing them to resist Zionist immigration and escalating settlement.

Eventually, the study results include (1) Palestinian resistance has combined national and Islamic pillars and (2) Zionist movement endeavored to expand its project and increase the numbers of immigrants by the help of the superpower countries.

مقدمة:

أدرك الفلسطينيون منذ البدء أن الوجود الصهيوني في فلسطين لم يأت دون سابق تخطيط، وأن الدول الأوروبية ذات الأطماع الاستعمارية تدعم توطين اليهود في فلسطين؛ لأنه يؤدي خدمات جليلة لمصالحها في الشرق. ومن ثم بدأت تتنافس وتستغل جميع الوسائل التي تساعد على جلب اليهود الصهاينة وتوطينهم في فلسطين، ليصبح المستوطنون أداة من أدواتها، التي تؤمن مصالحها وتخدم أهدافها السياسية والإستراتيجية.

وتقوم فكرة المشروع الصهيوني على ركنين أساسيين هما: الهجرة والاستيطان، وهما الهدفان اللذان لا زالا يسيطران على فكر وممارسة كل من يتسلم كرسي الحكم في إسرائيل، فالهجرة اليهودية وضم الأراضي هما وسيلة لتحقيق غاية الاستيطان؛ لتحقيق الحلم الصهيوني الكبير، أرض إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات. لقد ارتبطت مسألة الاستيطان بالحركة الصهيونية منذ البدء، وكانت بمثابة الروح للمشروع الصهيوني برُمته، والذي اعتمد مبدأ الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وطرد سكانها، حتى لو كان ذلك بادعاءات باطلة، من مثل " أرض الآباء، والأرض الموعودة، وأرض بلا شعب لشعب بلا أرض" .. إلخ.

وقد قاوم الشعب الفلسطيني الهجرة الصهيونية منذ بدايتها، حيث اتخذت المقاومة الفلسطينية للهجرة والاستيطان الصهيوني أشكالاً وأساليب ووسائل كفاحية متعددة، فكانت، في البداية، مقاومة عفوية غير منظمة، ثم لم تلبث حتى اتخذت شكلاً منظماً بعد 1909؛ فأسست جمعيات وأحزاباً وصحفاً، هدفها تعبئة الجماهير لمواجهة الخطر الصهيوني ومقاومته. كما تم التركيز على النضال السياسي والإعلامي والجماهيري الذي وصل إلى حد الكفاح المسلح.

المقاومة الفلسطينية للهجرة الصهيونية في أواخر العهد العثماني (1882-1914)

ومن هنا، هدف هذا البحث إلى عرض الهجرة والاستيطان الصهيوني في فلسطين، كما هدف إلى تتبع مساعي المقاومة الفلسطينية لوقف تلك الهجرة وذلك الاستيطان، في أواخر العهد العثماني، وبخاصة خلال الفترة 1882-1914

واستخدم الباحث المنهجين: الوصفي والتاريخي ونظرية تحليل المضمون، لمعالجة الأحداث والتعليق عليها، مستعيناً بعدد من المصادر العربية والأجنبية.

وبناءً على ذلك، تم تقسيم البحث إلى عدة محاور، هي:

المحور الأول: الهجرة الصهيونية إلى فلسطين (1882-1914):

المحور الثاني: المتغيرات السياسية التي أثرت في موقف المقاومة الفلسطينية من الهجرة

اليهودية:

المحور الثالث: دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للهجرة الصهيونية، ومن أهم نماذجها:

- المقاومة الميدانية متعددة الأشكال.

- المقاومة الفكرية.

- المقاومة السياسية بالضغط على الحكم العثماني ومحاولة التأثير على سياسة الدولة

العثمانية.

المحور الرابع: المعوقات التي واجهت المقاومة الفلسطينية في التصدي للهجرة اليهودية.

المحور الخامس: رصد أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث.

وسيتم تناول هذه المحاور على النحو التالي:

المحور الأول: الهجرة الصهيونية إلى فلسطين (1882-1914):

1- أسباب الهجرة ودوافعها في تلك الفترة:

تعددت أسباب ودوافع الهجرة اليهودية إلى فلسطين ما بين أسباب اقتصادية وسياسية

وأمنية وأيدولوجية. وهو ما سنتم الإشارة إليه على النحو التالي:

أولاً- أسباب اقتصادية

حيث ارتبطت عملية الهجرة والاستيطان بإقامة مشاريع زراعية أو مشاريع صناعية يمكن أن

تضمن أولاً استيعاب الأيدي العاملة اليهودية المهاجرة في المستعمرة نفسها كما يمكن أن تضمن ثانياً

إنتاجاً ومردوداً اقتصادياً مناسباً لهؤلاء المهاجرين، مما يحفزهم على التمسك والبقاء في المستعمرة.

وقد راعت المنظمات الصهيونية عند استيلائها على الأراضي الفلسطينية، ويقدر الإمكان، أن تكون

الأراضي المستهدفة خصبة صالحة للزراعة، ويمكن ربطها بالطرق الاستيطانية اللازمة التي تربط

المستعمرات ببعضها (عبد الرحمن والزرور، 1990، ص2).

زهير ابراهيم المصري

ثانياً- أسباب سياسية

لعبت الأسباب السياسية دوراً رئيسياً في التأثير على ميزان الهجرة اليهودية إلى فلسطين فالاضطرابات السياسية في معظم دول أوروبا الشرقية أدى إلى ارتفاع ملحوظ في حجم الهجرة اليهودية إلى فلسطين (أبو صبح، 1990، ص15) والتي كانت ترمي إلى خلق أمر واقع جديد على الأراضي الفلسطينية، وإلى إجبار الرأي العام بالتالي على القبول السياسي بهذا الأمر (عبد الرحمن والزرو، 1990، ص4).

ثالثاً- أسباب أمنية

لعبت الأسباب الأمنية دوراً ملحوظاً في بداية الهجرة اليهودية إلى فلسطين حيث لوحظ أن الحركة الصهيونية كانت حريصة على توطين المهاجرين الجدد في مستعمرات قابلة للتحصين ويمكن الدفاع عنها. وهو الأمر الذي لازم الحركة الصهيونية قبل قيام دولة إسرائيل وبعد قيامها، حيث يلاحظ أن إسرائيل حرصت على إقامة وتركيز المستعمرات في مناطق ومواقع إستراتيجية بشكل عام، بحيث يكون لها أهمية عسكرية وأمنية، إذ كانت القيادة الصهيونية، وما تزال، تختار المواقع المرتفعة أو الجبال المحيطة بالتجمعات السكانية الفلسطينية (عبد الرحمن والزرو، 1990، ص4).

رابعاً- أسباب أيديولوجية

لم تكن الأسباب الأيديولوجية عاملاً بارزاً في موضوع الهجرة، فحسب، وإنما كانت أحد الدواعي الرئيسة لهذه الهجرة. فقد اختار اليهود العيش في غيتوات انعزالية بحجة انتقاء الجنس ودفن خطر المجتمعات الأخرى. فالمستوطنات برأيهم عبارة عن دولة صغيرة يلجؤون إليها لضمان أمنهم وجنسياتهم ودينهم. وهكذا تدفقت أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود إلى أرض فلسطين بالاستناد إلى حجج دينية وتاريخية رأسها أن فلسطين هي أرض الميعاد (عبد الرحمن والزرو، 1990، ص5). وقد لعب المفكرون اليهود دوراً بارزاً في الدعوة إلى العمل من أجل العودة إلى فلسطين واستعمارها. وكان أولهم الحاخام هيرتس كاليشر في كتابه "البحث عن صهيون"، الصادر عام 1861. وكان من ثمار جهوده أن تأسست أول جمعية صهيونية في ألمانيا. وفي العام التالي قام بوشر هيس بنشر كتاب "روما والقدس" والذي نادى فيه لإقامة دولة يهودية في فلسطين. ويعتبر كتاب ليون بينسكر "التحرر الذاتي" الذي صدر عام 1882، أقوى الكتب الصهيونية الأولى وأكثرها أثراً إذ أنه حلل الوضع اليهودي العام، وأهم ما يميزه أنه لم يذكر فلسطين وطن قومي لليهود. (الكياي، 1990، ص25).

ولكن بقيت الصهيونية معزولة عن جماهير اليهود حتى عام 1881 عندما اضطرت أعداد ضخمة من اليهود للنزوح عن روسيا نتيجة ارتكاب المجازر بحقهم بعد اغتيال القيصر الروسي الكسندر الثاني، وهو ما أدى إلى انهيار الحركة الاندماجية اليهودية (الهسكالاة)، حيث طرحت

المقاومة الفلسطينية للهجرة الصهيونية في أواخر العهد العثماني (1882-1914)

جمعية أحياء صهيون فكرة مسألة استيطان اليهود في فلسطين، وإحياء اللغة العبرية لتصبح لغة غالبية اليهود عوضاً عن اليديشية (الكياي، 1990، ص26) .

2- جذور الهجرة الصهيونية في فلسطين:

يعود تاريخ الأطماع الأوروبية في فلسطين إلى منتصف القرن السابع عشر، حيث كان هناك صراع بين الدول الأوروبية للسيطرة على حركة التجارة العالمية والتحكم في طرق المواصلات. وكانت الطبقة الحاكمة في إنجلترا "البيوريتانوس"¹ تشكل القوة الاقتصادية وترتبط باليهود بعلاقة وثيقة. ومن ثم قدمت لهم تسهيلات للعمل في النشاط التجاري ليعود ذلك بالفائدة المادية على إنجلترا ويدعم اقتصاداتها. ومن هنا نظم عدد من البيوريتانيين الإنجليز حركة تهدف إلى مساعدة اليهود في فلسطين، وقدموا عريضة للحكومة الإنجليزية سنة 1649 لنقل أبناء وبنات اليهود إلى الأرض الموعودة.

ورغم أنه لم يتمخض عن هذه الحركة أية نتائج إلا أنها كانت مؤشراً لبداية الاهتمام البريطاني بفلسطين ولدراسة الفائدة من توطين اليهود فيها. وثم كانت فرنسا أول من طرح فكرة توطين اليهود في فلسطين بشكل جدي حين أعدت الحكومة الفرنسية سنة 1798 خطة سرية لإقامة كومونولث يهودي في فلسطين حال نجاح الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام، وطلبت مساعدة اليهود الأثرياء؛ لأنها كانت تعاني من أزمة اقتصادية، مقابل المساعدة على إعادة بناء وطن يجمع شمل اليهود وينظم حياتهم (محمود، 1984، ص21).

ويرجع نداء نابليون ورغبته في استقطاب الجاليات اليهودية في الشرق وجمعها تحت لوائه لتحارب معه، وتكون عوناً له في دعم نفوذه وتثبيت سلطانه وكسب ثقة يهود فرنسا ودعمهم المادي وتشجيع الاستيطان اليهودي في فلسطين بغية إيجاد حاجز مادي يفصل ما بين مصر وسوريا واستغلال ذلك في تسهيل وتدعيم الاحتلال الفرنسي لكلٍ منهما، كما كان نابليون يهدف إلى تهديد مصالح بريطانيا من خلال إغلاق طريق مواصلاتها المؤدي إلى الهند ولكن هذه الدعوة فقدت قيمتها بمجرد هزيمة نابليون أمام أسوار عكا (غريب، 1962، ص26).

ثم انتقلت الفكرة إلى بريطانيا فقامت بافتتاح أول قنصلية لها في القدس في يوليو سنة 1838م، وذلك لرعاية مصالحها في فلسطين والتي كان من ضمنها تقديم الرعاية لليهود. والتدخل من خلال ذلك في شؤون البلاد الداخلية لتقوية مركزها وتعزيز نفوذها (جريس: 1977، ص63).

¹ البيوريتانوس: هم أتباع المذهب البروتستنتي الأنجليكاني الذين ساروا على مذهب مارتن لوثر الإصلاحية، سموا في بريطانيا باسم البيوريتانوس، وفي فرنسا سموا بالهيجونوت.

زهير ابراهيم المصري

وكان كلٌّ من اللورد بالمرستون (Palmerston) واللورد شافيتسبري من أشد المتحمسين لفكرة توطین اليهود في فلسطين، حيث أرسل بالمرستون إلى السفير البريطاني في الأستانة، بونسوني (Ponsonby)، في أغسطس 1840، رسالة يدعو فيها إلى حث السلطان العثماني على السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين وإقامة مستوطنات فيها، ثم أرسل بعد أسابيع قليلة، أي في سبتمبر 1840، رسالة أخرى جاء فيها:

"لا تتعاس عن متابعة طلبي للباب العالي بدعوة اليهود إلى فلسطين وإبلاغ تصور فيما لو نجح هذا المسعى مدى الاهتمام الذي ستوليه الأوساط المتدبنة والمتحمسة لليهود في إنجلترا، وأنت لا شك تعرف مدى النفوذ والثراء الذين تتمتع بهما هذه الأوساط، ولا شك أن نجاح هذا المسعى سيكون أيضاً ذا فائدة عظيمة للسلطان إذ أن عدداً كبيراً من الرأسماليين اليهود سيهبون لنجدته وإقامة مشاريع تعود على السلطنة بالخير والثراء" (محمود، 1984، ص 21-22).

وأكد شافيتسبري، صاحب مقولة أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، على ضرورة إعادة اليهود إلى فلسطين؛ لتحقيق مصالح بريطانيا في الشرق، وخلق كومنولث يهودي في النصف الجنوبي من سوريا أي فوق المساحة التي شكلتها الخارطة التوراتية (حسين: 1967، ص 77). كما أكد، بعده، هنري تشرشل على أهمية فلسطين بالنسبة للمصالح البريطانية وكتب في مقدمة كتابه جبل لبنان الذي صدر عام 1853 فقال: "إن كنا نؤيد الإسراع في تقديم المدنية وتوطيد سياسة إنجلترا في الشرق فمن الواجب أن تقع سوريا ومصر تحت سيطرتها ونفوذها بهذا الشكل أو ذاك" (محمود، 1984، ص 23).

ويتضح مما سبق أن السياسة البريطانية كانت حتى عهد بالمرستون 1855م تعمل جاهدة من أجل توطین اليهود في فلسطين ولكن هذه السياسة لم تتجح بسبب رفض السلطات العثمانية الاستسلام للضغوط البريطانية والموافقة على منح فلسطين لليهود.

ويعود الدور الأكبر في تقديم صورة واضحة وتفصيلية عن فلسطين، وإثارة مزيد من الاهتمام بالهجرة والاستيطان فيها إلى صندوق استكشاف فلسطين الذي أنشئ في لندن سنة 1838 بزعامة الملكة فكتوريا ورئاسة رئيس أساقفة كانتربري. وقد لعب هذا الصندوق دوراً هاماً في تزويد الساسة والعسكريين البريطانيين بالمعلومات الجغرافية والتاريخية والسياسية التي كانوا يحتاجونها لنمو نفوذهم الاستعماري (رزوق، 1968، ص 148).

وفي هذه الأثناء استوطنت أعداد من اليهود فلسطين، وبخاصة في الفترة الممتدة فيما بين 1850-1882، حيث بلغ عدد المهاجرين اليهود ثلاثة عشر ألف يهودي تقريباً، في الوقت الذي كان فيه عدد السكان الفلسطينيين في مناطق القدس وعكا في عام 1850-1851 نحو 340 ألف نسمة، أي أن نسبة المهاجرين اليهود في تلك المناطق لم تبلغ سوى 3.8% فقط. وقد قدم معظم

المقاومة الفلسطينية للهجرة الصهيونية في أواخر العهد العثماني (1882-1914)

هؤلاء من روسيا لأهداف متعددة، وظلوا في فلسطين موزعين في سناجقها المختلفة. ومن الجدير بالذكر أنه قد أصبح عدد سكان هذه السناجق من الفلسطينيين، في عام 1860، إلى 369 ألف نسمة بينما بقي عدد اليهود كما هو، بل انخفضت نسبتهم قليلاً لتصبح 3.5% فقط (Maccorhtey, 1990, pp.17-20).

1- تطور الهجرة فيما بين 1882-1914:

استغلت الحركة الصهيونية والدوائر المختصة بشؤون الهجرة كافة الظروف لجلب أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود إلى فلسطين (أبو صبح 1990، ص 17). وقد بادرت الحركة الصهيونية إلى تشكيل مجموعة من الأجهزة والمؤسسات التنفيذية الهادفة لتحقيق هذا الغرض، ومن ذلك:

- الصندوق القومي الإسرائيلي الكيرن كيمت الذي تأسس بموجب قرارات المؤتمر الصهيوني الأول في بازل سنة 1897 وبعده المؤتمر الخامس سنة 1901. ومهمته استملاك الأراضي العربية في فلسطين وسوريا.

- صندوق الائتمان اليهودي للاستثمار الذي أقيم سنة 1902.

- البنك البريطاني الفلسطيني سنة 1907.

- شركة إنماء أراضي فلسطين سنة 1907.

- مكتب فلسطين سنة 1908.

- الصندوق القومي الفلسطيني الكيرن هايتسود. (عبد الرحمن و الزرو، 1990، ص 6).

وقد انقسمت الهجرة خلال تلك الفترة إلى مرحلتين: امتدت المرحلة الأولى، وتسمى بالهجرة الأولى فيما بين 1882 و1904، بينما امتدت المرحلة الثانية وتسمى بالهجرة الثانية فيما بين 1904 و1914.

أ. الهجرة اليهودية الأولى 1882-1904م:

بدأت الهجرة اليهودية الأولى من روسيا في صيف عام 1981م، بعد موجات من الاعتداءات الأولى على اليهود مباشرة، واتجهت بأكثريتها نحو أمريكا، عدا جزء صغير منها قصد فلسطين، وقد تميزت هذه الموجة من الهجرة في مراحلها الأولى بعفويتها وعدم تنظيمها ولكن سرعان ما اتخذت إطاراً ثابتاً على شكل جمعيات للهجرة أقيمت في أنحاء مختلفة من روسيا استجابةً لدعوات الزعماء والكتاب الصهيونيين (جريس، 1977، ص¹⁰¹).

وقد قام البارون روتشيلد بواسطة الحاخام موهيليفر بشراء ما مساحته 3750 دونماً من الأراضي الواقعة إلى جنوب مدينة الرملة في وسط فلسطين لتأسيس مستوطنة عليها لمهاجرين من اليهود الروس عرفت باسم عكرون (جريس، 1977، ج1، ص¹⁰⁶).

زهير ابراهيم المصري

أخذت أعداد من يهود روسيا ودول شرق أوروبا تهاجر إلى فلسطين في أعقاب اغتيال القيصر الروسي ألكسندر الثاني عام 1880 والتي أعقبها قتل أعداد كبيرة من اليهود، وهكذا اعتبر تاريخ 1882 بداية تاريخ الهجرة اليهودية إلى فلسطين، حيث أكتشف أن اغتيال قيصر روسيا الكسندر الثاني قد تم بمشاركة بعض اليهود. وصاحب هذا الاغتيال عداة كبير لليهود في كافة أنحاء روسيا القيصرية ودول أوروبا الشرقية. وقد استغلت الجمعيات الخيرية اليهودية التي كانت منتشرة في روسيا القيصرية وأوروبا الشرقية لموجة العداة هذه استغلالاً كبيراً لصالح الهجرة اليهودية إلى فلسطين (أبو صبح، 1990، ص 18).

ورغم معارضة الدولة العثمانية للهجرة اليهودية فإن عدد اليهود تراوح خلال تلك المرحلة ما بين 20 و30 ألف مهاجر ويعود ذلك إلى فساد الجهاز الإداري الوظيفي للدولة، وتراخي الموظفين العثمانيين في تطبيق القوانين مقابل حصولهم على الرشاوي من اليهود (البيديري، 1958، ص 106). وترافقت هذه الفترة مع ظهور الحركة الصهيونية السياسية في أعقاب نشر هرتسل لكتابه الدولة اليهودية سنة 1896، حيث عقد المؤتمر الأول للحركة الصهيونية في مدينة بازل بسويسرا سنة 1897، وهو المؤتمر الذي نتج عنه تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية، وتبعه انعقاد 5 مؤتمرات في السنوات الخمس التالية، والتي تمخضت، بدورها، عن تأسيس الشركة اليهودية للاستثمار 1902 والشركة البريطانية الفلسطينية 1903، والتي أصبحت فيما بعد البنك البريطاني الفلسطيني. وشهدت هذه الفترة هجرة حوالي عشرات الآلاف من اليهود إلى فلسطين واستوطن الجزء الأكبر منهم في الأراضي الزراعية التي استولى عليها اليهود والبالغة حوالي 300 ألف دونم تقريباً (قاسمية، 1973، ص 21).

ومن هنا، يمكن القول إن الحركة الصهيونية، في هذه المرحلة، بقيت مبعثرة وتفنقر إلى التنظيم الشامل والخطة الواضحة والجهاز القادر على تنفيذ تلك الخطة في حال وجودها، وأن الاستيطان قبل عام 1882 لم يكن ناجحاً بسبب قلة الخبرة والأمراض إلى أن تمكن تيودور هرتسل من عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل بسويسرا 1897، حيث وضع هرتسل أفكاره حول المسألة اليهودية وشرح حلولها، حيث أكد "أن المسألة اليهودية ليست مسألة قومية، فحسب، وأنه لا يمكن حلها إلا عن طريق تحويلها إلى قضية سياسية عالمية تتم تسويتها على يد الدول الكبرى مجتمعة". واقترح هرتسل إنشاء جمعية يهودية لتنظيم اليهود وتعبئتهم وشركة يهودية على غرار الشركات الاستعمارية الكبرى في المستعمرات الأوروبية في آسيا وأفريقيا تقوم بتوظيف المستعربين واستغلال موارد البلاد والسيطرة عليها، وحدد خلال مؤتمر بازل أهداف الصهيونية بقوله: "إن غاية الصهيونية هي خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين، يضمه القانون العام" (محمود، 1984، ص 26-30).

المقاومة الفلسطينية للهجرة الصهيونية في أواخر العهد العثماني (1882-1914)

وكان من أهم المستعمرات التي نشأت خلال تلك الفترة مستعمرة ريشون ليتسون على أرض قرية عيون قارة جنوب يافا، وذاخرون يعقوب على أراضي زيارين إضافة إلى استيطان مستعمرة بيتاح تيكفا على أرض قرية ملبس من جديد، كما تم إنشاء مستعمرة روش بينا على أراضي الجاعونة (مناخ، 1999، ص11). بينما كانت حصيلة الاستيطان الصهيوني في فلسطين عشية مؤتمر بازل 1897 سبعة عشرة مستعمرة: تسعة منها في الجليل الشرقي وثمان في المنطقة الساحلية في أواسط فلسطين. وجاء في تقرير، قدم للمؤتمر، أن مجموع عدد سكان المستعمرات التسعة في الجليل وصل حين ذاك إلى 1562 شخصاً ووصل مجموع مساحة الأراضي إلى 91.9 دونماً، أما المستعمرات الثماني الأخرى فكان فيها 2305 أشخاص، وبلغت مساحة أراضيها 48.13 دونماً، أي أن مجموع عدد سكان المستعمرات الزراعية الصهيونية وصل حين ذاك إلى 3867 نسمة يمتلكون 139.23 دونماً من الأراضي (مناخ، 1999، ص18).

ب. الهجرة اليهودية الثانية 1904-1914:

بدأت الموجة الثانية من الهجرة سنة 1904 واستمرت حتى 1914 وبلغ عدد أفرادها ما بين 35-40 ألف مهاجر أي بمعدل 3000 مهاجر سنوياً تقريباً وهي الفترة التي تسلم فيها رشيد بيك متصرفية القدس، والذي كان مؤيداً للهجرة اليهودية (لاندر: 1986، ص143-144). وفي أعقاب المذابح التي ارتكبت ضد اليهود في كيبف في 1903-1905 نشطت المنظمات اليهودية في حملاتها الداعية إلى هجرة اليهود إلى أرض الميعاد، وتم تأسيس مكتب فلسطين برئاسة آرثر روبين 1908، ثم تم تأسيس مؤسسة هوشمير هتسعير "الحارس الشعبي" 1909 والتي نُظر إليها فيما بعد، على أنها نواة العسكرية اليهودية في فلسطين (عبد الرحمن والزرور، 1990، ص24). وعلى إثر الانقلاب العثماني عام 1908، واستيلاء جماعة الاتحاد والترقي على الحكم الذين أطاحوا بالسلطان عبد الحميد الثاني عام 1909، فُتح المجال واسعاً بعد ذلك لإدخال أعداد كبيرة من مهاجري اليهود إلى فلسطين، فارتفع عددهم الإجمالي من 24 ألف عام 1882 إلى 85 ألف عام 1914 (البديري، 1958، ص108).

وهكذا شكل عام 1908 نقلة نوعية في شراء الأراضي وفي ممارسة النشاط الاستيطاني من قبل الحركة الصهيونية. وكان قد أنشئ مكتب فلسطين لهذا الغرض، بذراعين تنفيذيين "الصندوق القومي اليهودي" الذي سبق تأسيسه سنة 1901 بهدف شراء الأراضي، والذي استمر نشاطه حتى سنة 1921. أما الذراع الثاني فكان شركة تطوير أراضي فلسطين التي أوجدت كشركة أسهم قصد بها شراء الأراضي وتحضيرها للاستيطان من قِبَل كلٍ من الصندوق القومي اليهودي والأفراد الذين يفكرون بشكل ذاتي في شراء الأراضي (مناخ، 1999، ص233).

زهير ابراهيم المصري

وكان من أبرز قادة الهجرة الثانية دافيد بن غوريون واسحق بن زفي اللذان فرضا مبدأ مقاطعة اليد العاملة العربية، وطردا حراس المزارع اليهودية من الشركس والبدو؛ ليقميا منظمة هاشومير التي أصبحت فيما بعد الذراع المسلح "الهاغانا" للمنظمة الصهيونية. وقد ساهم مبدأ مناهضة اليد العاملة العربية والجو المعادي للغزو الصهيوني في فلسطين في تقوقع الصهاينة الغزاة ضمن مزارع جماعية عرفت بالكيبوتز. كما قامت المنظمة الصهيونية بافتتاح فروع للشركة الإنجليزية الفلسطينية التي أصبحت، فيما بعد، بنك أنكلو- فلسطين الذي فتح له فروعاً في مدن فلسطين الرئيسية، وفي بيروت وإسطنبول. وقد أقامت، بالإضافة إلى ذلك، عدداً من المؤسسات التعليمية التي اعتمدت العبرية لغةً رئيسيةً لأول مرة. وهكذا كان التطور المنظم لعملية الاستيلاء على الأراضي وتوطين اليهود فيها في مستعمرات زراعية، من مسؤولية مكتب فلسطين التابع للمنظمة الصهيونية العالمية برئاسة آرثر روبين. وقد قام مكتب فلسطين بمساعدة الصندوق القومي اليهودي ببناء ضاحية يهودية بمدينة يافا العربية، وهي الضاحية التي سميت فيما بعد بمدينة تل أبيب ((قاسمية، 1973، ص56).

وخلاصة القول إن الموجات الأولى من الهجرة اليهودية شكلت القاعدة المادية والبنية التحتية لإنشاء الكيان الإسرائيلي، حيث أدت موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين إلى إدخال المزيد من رؤوس الأموال اليهودية؛ مما أدى إلى توسيع النفوذ الاقتصادي والسياسي للحركة الصهيونية ومكثها من السيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية، ومن زيادة حجم استثماراتها الاقتصادية وإلى ارتفاع ملموس في نسبة المستوطنين اليهود إلى إجمالي السكان في فلسطين.

المحور الثاني:

المتغيرات السياسية التي أثرت في موقف المقاومة الفلسطينية من الهجرة اليهودية:

أولاً- موقف الدولة العثمانية

وقفت الدولة العثمانية موقفاً معادياً ومعارضاً للهجرة اليهودية إلى فلسطين. ورفض السلطان عبد الحميد الثاني الإغراءات المالية البريطانية والصهيونية، ورد على وسيط هرتزل بقوله: " لا أستطيع أن أبيع قدماً واحداً من البلاد، لأنها ليست لي بل لشعبي، لقد حصل أبناء شعبي على هذه الإمبراطورية، وغدوها بدمائهم، وسنغطيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها منا... قل لليهود ليوفروا ملياراتهم. وإذا قسمت إمبراطوريتي، فهم قد يحصلون على فلسطين دون مقابل، إنما لن تقسم إلا على جثتنا. أنا لن أقبل بتشريحنا ونحن أحياء"(الحوت، 1986، ص361).

وسنت الدولة العثمانية عدداً من القوانين والتشريعات للحد من ارتفاع عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين، ومنها قانون الأراضي عام 1858. ومع ذلك تسربت مساحات واسعة من الأراضي لليهود، حيث استطاع المليونير اليهودي بويس مونتيفور أن يشتري عام 1855 أراضٍ في القدس بذريعة هدف إنساني هو إقامة مستشفى عليها ثم لم تلبث حتى تحولت إلى مستوطنة يهودية (صالح،

المقاومة الفلسطينية للهجرة الصهيونية في أواخر العهد العثماني (1882-1914)

1985، ص142). وقد استغل اليهود الثغرات الواردة في قانون الأراضي واستولوا على مساحات واسعة قدرت في عام 1914 بـ 420 ألف دونم (النحال: 1981، ص46-65).
ومما يذكر أنه كان قد صدر عن الدولة العثمانية عدد من القوانين التي أدت إلى زيادة الهجرة إلى فلسطين. وأبرزها:

1- سمحت الدولة العثمانية لليهود عام 1882 بالهجرة والتنقل والاستيطان في كافة مقاطعات الإمبراطورية العثمانية باستثناء فلسطين شريطة أن يصبح هؤلاء من رعايا الدولة العثمانية، وقررت الدولة العثمانية السماح لرعايا الدول الأوروبية بحرية التنقل والدخول إلى كافة مقاطعات الإمبراطورية العثمانية بما في ذلك فلسطين وقامت بإعفائهم من الضرائب. وقد ساعدت هذه الامتيازات الموقف الأوروبي المؤيد للهجرة اليهودية إلى فلسطين حيث استغلت الجمعيات اليهودية هذه الثغرة في تشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين وشراؤهم للأراضي وبناء المستوطنات باعتبارهم من رعايا الدول الأوروبية (النعمي، 1982، ص41-43).

2- نظراً لزيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين أصدرت الدولة العثمانية الوثيقة الحمراء سنة 1887 وهي وثيقة مؤقتة تعطي لليهودي الأجنبي القادم إلى فلسطين مقابل احتفاظ السلطان العثماني بجواز سفره ضماناً لخروجه بعد انتهاء إقامته وأقصاها ثلاثة شهور ولا يجوز تجديدها. وكانت الدولة العثمانية قررت عام 1830 السماح لليهود بالدخول إلى فلسطين حجاج أو سياح على أن يقوم كل يهودي يدخل فلسطين بدفع مبلغ خمسين ليرة تركية لخزينة الدولة وأن يغادر فلسطين خلال فترة أقصاها 31 يوماً (قاسمية، 1973، ص24).

3- وسمحت الدولة العثمانية لليهود في عام 1893 بزيارة القدس على شرط:

أ- أن يقدم اليهودي طلباً رسمياً إلى ضابط الارتباط في القدس مرفقاً فيه استمارة من القنصل ومصداقاً عليه من قبل المتصرف يقرر فيه أن الإقامة قانونية.

ب- عدم قبول اليهود الذين يزورون القدس بصورة غير قانونية وعدم السماح لهم بالعيش فيها.

4- تسلم رئيس الاتحاد العالمي الصهيوني في القسطنطينية من متصرف القدس العثماني أكرم بيك، عام 1906، رسالة يقول فيها: "إن اليهود كأى جماعات أخرى ممكن أن يقوموا بشراء الأرض، ولكن هذا لا يعني إخضاع فلسطين. وأني سوف أقوم بمنع البيع عند الشك بأن ذلك يقوم على طرق غير شرعية، وكانت الحكومة العثمانية قد أرسلت مذكرة شفوية عام 1895 إلى البعثات الأجنبية أكدت فيها عدم سماحها باستقبال السفن التي تنقل يهوداً إلى فلسطين، كما دعت شركات السفن إلى وقف نقل اليهود إلى فلسطين" (حلاق، 1980، ص126).

ولكن يلاحظ أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين قد ازدادت نتيجة ضعف الرقابة الإدارية في الدولة العثمانية واستفحال ظاهرة الرشاوي في أوساط بعض القيادات العثمانية المتنفذة، فما أن تم

زهير ابراهيم المصري

إقصاء السلطان عبد الحميد الثاني عن الحكم سنة 1909 حتى بدأت الحركة الصهيونية تنتفس الصعداء. وكان وزير الداخلية العثماني طلعت بيك قد صرح في نفس العام، بأنه يرحب بالهجرة اليهودية إلى جميع أنحاء الدولة العثمانية، ولكن على الرغم من ذلك أعيد التأكيد على قرارات الدولة العثمانية المتعلقة بالهجرة اليهودية والتي أقرها السلطان عبد الحميد الثاني من قبل (أبو صبح، 1990، ص26). وقد بلغت حدود الحرية بالحركة الصهيونية أن طلبت من طلعت بيك في 1913- مستغلة وطأة الديون التي وقعت على كاهل الدولة العثمانية ولجوء القيادة العثمانية للحركة الصهيونية لاستئذان الأموال منها- فتح أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين. بل هددت بوقف المساعدات المالية بقولها "إنه مادامت القيود المفروضة على الهجرة وامتلاك الأراضي، فلا ينبغي للمسؤولين العثمانيين توقع الحصول على قروض من أغنياء اليهود". ومن هنا أوصت الدولة العثمانية سلطاتها المحلية بوقف العمل بنظام الورقة الحمراء (قاسمية، 1973، ص48).

وهكذا تضاعف عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين فيما بين عامي 1908 و1914 حيث بلغ عددهم، في تلك الفترة نحو 34 ألف مهاجر (صالح، 1985، ص142).

5- وفي عام 1914 قررت الدولة العثمانية إلغاء القيود المفروضة على تملك اليهود للأراضي في فلسطين والقرارات المتعلقة بالهجرة اليهودية إلى فلسطين. وقد ساعد هذا الإلغاء على زيادة نفوذ الحركة الصهيونية في فلسطين وفي الدوائر العثمانية نفسها. وذلك عندما طالبت الحركة الصهيونية بتعيين قائمقام من اليهود في المدن الفلسطينية التي أصبحت تضم أغلبية سكانية يهودية، كما طالبت بإرسال مندوب عنها إلى متصرفية القدس، ليتولى عضوية المجلس العمومي فيها (أفيري، 1986، عمان).

ثانياً- أثر المناخ الإقليمي والدولي على حركة الهجرة والاستيطان

جاءت الهجرات اليهودية إلى فلسطين في ظل تطورات مصيرية عاشتها المنطقة العربية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. تمثل التطور الأول بحالة الضعف والتفكك التي أصابت الدولة العثمانية، وهي السلطة ذات السيادة في المنطقة العربية منذ نحو أربعة قرون متواصلة، فقد ضعف نفوذ الحكومة المركزية في مناطق متعددة من الإمبراطورية، وانتشرت الرشوة وعم الفساد الإداري، وتفاقت الأزمة الاقتصادية، وتراكمت الديون على خزينة الدولة، مما ضاعف من أطماع القوى الأوروبية وفي طليعتها بريطانيا في بسط نفوذها، وفي إنجاح المشروع الصهيوني على أرض فلسطين.

وتؤكد الحقائق التاريخية أنه لولا احتضان القوى الاستعمارية للحركة الصهيونية، ودعم هذه القوى المتواصل وعلى كافة الأشكال والمستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية وما قامت به من

المقاومة الفلسطينية للهجرة الصهيونية في أواخر العهد العثماني (1882-1914)

حماية ومتابعة؛ لولا كل ذلك لما نجحت الحركة الصهيونية في غرس المشروع الإحلالي القائم على الهجرة والاستيطان في فلسطين.

وقد ساهم تبني بريطانيا، وذلك على سبيل المثال، قضية اليهود في دفع الرأسماليين والبرجوازيين منهم إلى الإيعاز لرجال الدين بتبني فكرة استيطان اليهود في فلسطين وطرحها عليهم بدعوتهم إلى الهجرة إلى فلسطين واستعمارها متأثرين بالفكر الاستعماري السائد. ومن أبرز هؤلاء الرأسماليين : موسى هس "اليهودي الألماني صاحب كتاب روما والقدس"، والحاخام زفافي هيرش كاليشر والذي ألف كتاب "السعي إلى صهيون" عام 1861، كذلك "ليون بينسك" اليهودي الروسي من المفكرين الذين كان لكتابتهم انعكاسات وآثار كبيرة على اليهود حيث تمحورت أفكاره في كتابه "التحرر الذاتي" الذي نشر 1882 باللغة الألمانية، والذي دعا فيه إلى الاعتماد على النفس لتحقيق التحرر، وأن ذلك لن يكون إلا في وجود أرض خاصة بهم.

وقد حدث تطور نوعي في سياسة واتجاهات الحركة الصهيونية منذ أن انعقد المؤتمر الصهيوني الأول في بال عام 1897 الذي وضعت فيه أسس الدولة اليهودية وفق تعبير هرتزل، فأصبحت الصهيونية، منذ ذلك الوقت، حركة سياسية استعمارية ذات هدف وفكر قومي. وبعد فشل هرتزل في الحصول على أرض لليهود في فلسطين بموافقة السلطان العثماني عبد الحميد، توجه إلى بريطانيا ونجح في إقناعها بأن فكرة تبني مشروع دولة لليهود يخدم مصالحها، وخاصة أن هرتزل أعلن عام 1902 بأن الدولة ستكون رأس حربة لأوروبا وجزء من استحكاماتها كموقع أساسي للحضارة في مواجهة البربرية، وذلك مقابل حماية وضمن أوروبا لهذه الدولة (الفرا، 1988، ص34). وقد طرح هرتزل مشروعه في المؤتمر الصهيوني الأول، وأكد فيه أن الهدف الأساسي للصهيونية؛ هو توفير وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام، وتنظيم وتجميع اليهود في العالم كله للهجرة عن طريق الشركات المحلية والاتحادات العمالية في الحدود التي تسمح بها القوانين الجارية في البلاد التي تنشأ فيها (الكياي، 1970، ص29).

المحور الثالث: دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للهجرة الصهيونية:

لعبت الحركة الوطنية دوراً كبيراً في التصدي للهجرة اليهودية إلى فلسطين خاصة الهجرة الأولى فقد أجبر النضال الفلسطيني الحكومة العثمانية على اتخاذ عدد من الإجراءات؛ لتقليص الهجرة اليهودية إلى فلسطين وبالتالي التخفيف من حدة التوتر التي اجتاحت الوسط الفلسطيني جراء هذه الهجرة. ففي أعقاب الصدمات التي جرت في قرية ملبس والخضيرة بين العرب واليهود عام 1886 احتجاجاً على الهجرة اليهودية إلى فلسطين أصدرت الحكومة العثمانية قانون 1887 وفرضت عدداً من القيود على الهجرة اليهودية.

ومهما يكن فإنه يمكن تقسيم المقاومة الفلسطينية إلى:

زهير ابراهيم المصري

- مقاومة ميدانية متعددة الأشكال " تجار - فلاحين " .
- مقاومة فكرية.
- مقاومة سياسية من خلال التنسيق مع الباب العالي " دور الوجهاء والنواب " .

1- المقاومة الشعبية الميدانية:

بدأت المقاومة الميدانية الفلسطينية للصهيونية منذ أن بدأت الهجرة اليهودية المنظمة إلى فلسطين تأخذ طابع الاستيطان والإقامة الدائمة فيها. ومن الخطأ التاريخي الفادح الاعتقاد القائل بأن عرب فلسطين خلال الفترة الممتدة من مطلع الثمانينيات وحتى صدور وعد بلفور تميزوا باللامبالاة والغفلة عن الصهيونية والأطماع اليهودية في فلسطين، فقد كان هناك رد فعل فلسطيني على الخطر الصهيوني منذ البدء، ولم يأت رد الفعل من الطبقة العليا ومن القيادة السياسية بقدر ما أتى من أبسط قطاع في المجتمع الفلسطيني، وهو قطاع الفلاحين الذين كانوا أول من أحس بالخطر فعلاً. وفي ذلك الوقت كانت نسبة الفلاحين في المجتمع الفلسطيني تروبو على 75%، في حين كان أكثر من 20% من الأراضي الفلسطينية في أيدي ملاك من العرب الشوام. وكان الفلسطينيون شديدي التعلق بأرضهم؛ لأنها مورد رزقهم وليس من السهل عليهم أن يخسروها لمصلحة المستوطنين الأجانب. ولذلك كان أحساس الفلاحين بالأبعاد الفعلية لهذا الخطر إحساساً فطرياً؛ مما دفعهم إلى الرد بعنف ضد المستوطنين، وإن كانت مقاومتهم ارتجالية تلقائية، في ذلك الحين (هيرست، 2003، ص 170).

لقد لجأ الفلاحون إلى أسلوب العنف المادي ضد المستوطنين، وقد كانت مقاومتهم ارتجالية تلقائية، ومع ذلك تميزت بطابع خاص فالفلاحون لم يقاوموا البيع الفعلي للأرض التي كانوا سيطردون منها، والبيع كان يتم في كثير من الأحيان من دون معرفتهم بشيء، إذ أنهم لم يكونوا سوى مستأجرين يفلحون الأرض وقد لا تقع أعينهم على مالها أبداً، لكنهم قاوموا عملية الاستلام التي كانت تتبع البيع، وقد حدث هذا في عام 1901 عندما هاجم الفلاحون في عدد من القرى القريبة من طبريا السماسرة العقاريين الذين جاءوا لوضع أوتاد تحدد الأرض التي تم شراؤها من عائلة سرسق البيروتية (Mandel, 1965, p.85).

لقد كانت ردة فعل عرب فلسطين، على إثر فشل التدابير العثمانية في إيقاف الهجرة اليهودية، تعبيراً عن وعي مبكر بالخطر الذي سينطوي عليه الاستيطان اليهودي في فلسطين، فقد تنبه الفلاحون الفلسطينيون إلى أولئك الغرباء النافذين إلى أراضيهم. وتحول استيائهم إلى نقمة جراء إغراء الملاكين العرب ببيع أراضيهم بأثمان مرتفعة. وهي الأراضي التي كان الفلاحون يعتمدون عليها ويحراثونها مقابل أجر أو حصة من المحاصيل. فقد وجد كثير من الفلاحين الفلسطينيين أنفسهم بين عشية وضحاها محرومين من حقوقهم ومقتلعين من الأراضي التي عاشوا عليها جيلاً بعد جيل (الكياي، 1990، ص 42-48).

المقاومة الفلسطينية للهجرة الصهيونية في أواخر العهد العثماني (1882-1914)

ويقول كامل خلة: "إنّ الفلاح العربي الفلسطيني لم يبع أرضه إلا تحت ضغط عملية الإفقار التي مارستها السلطات البريطانية بالاتفاق والتعاون مع الحركة الصهيونية" (خلة، 1982، ص 601). كان موقف الفلاحين تجاه المهاجرين الصهاينة يتراوح منذ البداية ما بين العنف العفوي والرفض القومي، والريبة، والتبادل الاقتصادي الطبيعي وحتى الصداقات أحياناً، لكن هذا الموقف تغير بعد تزايد عدد المهاجرين اليهود والضغط الذي ولدته الهجرة الصهيونية على المساحة المتوفرة من الأرض وأحدثت تحول في موقف الفلاحين تجاه الهجرة، وأدت إلى الاحتجاجات المبكرة للفلاحين على بيع الأراضي للمستوطنين الصهاينة (صايغ، 1980، ص 3).

وتجدر الإشارة إلى أن المهاجرين الصهاينة رفضوا منذ البداية الاعتراف بحقوق الفلاحين التقليدية في الأرض، وقد انطلقت بعض الهجمات الأولى على المستوطنات اليهودية في الثمانينيات من القرن الماضي بسبب قيام المستوطنين بمنع الفلاحين من رعي قطعانهم في الأراضي المشتركة حديثاً. لكن العلاقات بين المهاجرين اليهود الأوائل والفلاحين كانت أفضل بكثير مما أصبحت عليه في فترة الهجرة الثانية (1904-1907) مع قرارها الحاسم بمقاطعة العمل العربي (صايغ، 1980، ص 54).

هذا في الوقت الذي لم يكن فيه الفلاحين بحاجة إلى اختلاف اليهود عنهم دينياً وعرقياً ليشعروا بأن المهاجرين اليهود يشكلون خطراً عليهم، صحيح أن الدين كان فعلاً أحد الأسس التي قامت عليها حركة المقاومة الفلسطينية وأن مفهوم الجهاد لم يكن في يوم من الأيام غائباً عن الخطباء الوطنيين. ولكن ذلك لا يشكل برهاناً على أن الدين لعب دوراً قوياً في المقاومة الفلاحية؛ ذلك أن كون كافة الحوادث الأولى من العنف الفلاحي نجمت عن عمليات إجلاء الفلاحين عن أراضيهم مما يدل بوضوح على أن خوف الفلاحين كان يتصل بقيام مجموعة ذات صلة بالحكومة العثمانية أوثق من صلاتهم بها باقتحام علاقاتهم مع أرضهم، وفيما مضى كانت الأقليات الأخرى غير العربية التي تأتي إلى فلسطين محمية بنظام الامتيازات⁽¹⁾ أو بالقوى الأجنبية (صايغ، 1980، ص 55).

وتحول الاحتكاك بين العرب واليهود إلى صدام مسلح عنيف عندما بدأت الاضطرابات عام 1886، حيث قام الفلاحون المطرودون من الخضيرية وبتاح نيكفا - ملبس، بمهاجمة قراهم التي رحلوا عنها رغم إرادتهم. ودفعت الصدامات الحكومة العثمانية إلى إصدار الوثيقة الحمراء 1887 والتي تم الحديث عنها سابقاً (Mandel, 1965, p32-55).

(1) الامتيازات: هي تدابير أملتها الدول الأوروبية على الدولة العثمانية في طور انحطاطها بقصد الحصول على حصانة قانونية لمواطني هذه الدول بحيث لا تطبق عليهم القوانين والمحاكم المحلية.

زهير ابراهيم المصري

وأثارت الهجرة اليهودية المنظمة، كذلك، مخاوف قطاع المهنيين والتجار وجلهم من المسيحيين العرب نظراً لما انطوى عليه من خطر المنافسة وقد أثار التجار الفلسطينيين في نجيب الحاج، رئيس تحرير أبو الهول بالقاهرة، الذي اتهم الغزاة الجدد بمصادرة موارد عيش العرب، وذلك على أثر رحلة قام بها إلى فلسطين عام 1895. كما أثرت مخاوف المسيحيين الفلسطينيين في مجلة "المقتطف" التي أبدت قلقها من النتائج الاقتصادية اليهودية الصهيونية (الكياي، 1990، ص 42).

2- المقاومة الإعلامية والفكرية:

لعبت الصحف والجمعيات دوراً كبيراً في إبراز دور العرب الفلسطينيين تجاه الاستيطان والهجرة اليهودية إلى فلسطين. فبعد ثورة "تركيا الفتاة" تأسست في فلسطين أربع صحف، جعلت التصدي للمشروع الصهيوني محور اهتمامها. وبذلك ساهمت هذه الصحف في تعزيز خصوصية الحركة الوطنية الفلسطينية ضمن إطارها القومي العربي، إذ راح البعد الصهيوني يحتل موقعاً رئيساً في مضمونها السياسي والنضالي.

ففي سنة 1908، أسس حنا عبد الله العيسى صحيفة "الأصمعي"، ونجيب نصار صحيفة "الكرمل" 1909. وفي سنة 1912 أسس سعيد جار الله صحيفة "المنادي" وعيس العيسى صحيفة "فلسطين" التي تولى تحريرها يوسف العيسى (شوفاني، 2009).

فقد تنبه روجي الخالدي وهو من خريجي مدرسة العلوم السياسية في السوربون في باريس ونائب القدس في مجلس النواب العثماني إلى الخطر الصهيوني وظهر ذلك بوضوح في مقالاته وخطبه في مجلس المبعوثان، وفي الكتاب الذي ألفه باسم: تاريخ الصهيونية. وقد أثار الخالدي قضية الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وتحدث بالتفصيل عن أهداف الصهيونية وغايتها في فلسطين وعن أطماعها التوسعية في سوريا حتى العراق (وزارة الدفاع الوطني، 1973، ص 206).

وكان نجيب عازوري قد تنبه للخطر الصهيوني في وقت مبكر عندما تحدث عن طبيعة الصراع العربي الصهيوني بقوة ووضوح في كتابه "يقظة الأمة العربية" والذي كان قد صدر في باريس عام 1900م وقد تضمن كتابه عبارات مشحونة بروية تاقية للأحداث التي سيتمخض عنها المستقبل، فقال: "هناك حدثان هامان من طبيعة واحدة لكنهما متعارضان، وهما يقظة الأمة العربية والجهد اليهودي الخفي لإنشاء ملك إسرائيل القديم من جديد على مقياس أوسع إن مصير هاتين الحركتين هو الراعي المستمر إلى أن تغلب إحداهما الأخرى. ومصير العالم كله منوط بالنتيجة النهائية لهذا الصراع بين الشعبين الذين يمثلان مبدأين متعارضين" (عازوري، 1978، ص 41).

وقد وصلت نسخ من كتاب العازوري بالعربية والفرنسية إلى فلسطين. وانتشرت هذه النسخ، لدرجة جعلت السلطات العثمانية تقدم على ممارسة الاعتقال وتفتيش المنازل. وكان ذلك قبل قيام ثورة جمعية الاتحاد والترقي 1908 التي أجبرت السلطان عبد الحميد الثاني على إعلان الدستور

المقاومة الفلسطينية للهجرة الصهيونية في أواخر العهد العثماني (1882-1914)

وإجراء انتخابات للهيئة التشريعية "مجلس المبعوثان" وقد دفعت هذه الأفكار إلى المقاومة الفلسطينية غير الرسمية للصهيونية عن نفسها في نفس العام، حين حدثت صدامات بين عرب فلسطين والمهاجرين اليهود الصهاينة في يافا، وهاجم الفلاحون المستوطنين في منطقة طبريا (فرسون: 2003، ص180).

وقد كان نجيب نصار، وهو فلسطيني من أصل لبناني وكان يعمل رئيساً لتحرير صحيفة الكرمل، من أوائل الذين تنبهوا للخطر الصهيوني، بحلول 1909، حيث لعب دوراً بارزاً في كشف وتعرية الخطر الصهيوني على فلسطين والفلسطينيين. فقد كان نصار قد عمل في مطلع حياته وكياً لجمعية الاستعمار اليهودي، ومن ثم تمكن من الاطلاع على الكثير من مخططاتهم وأسرارهم في فلسطين، ثم انقلب عليهم ليقينه من انحراف أهدافهم، فأسس جريدة الكرمل 1909 لغاية واحدة وهي الكتابة ضد اليهود في فلسطين حتى لا يستمر العرب في بيع أراضيهم لهم. وقد عطلت الكرمل في نفس العام، لكثرة ما ورد من شكاوي اليهود ضدها (الكياي، 1990، ص20).

وقد نشر نجيب نصار كتاباً حول تاريخ الحركة الصهيونية وأعمالها وقد استقى معلوماته من "الموسوعة اليهودية"، وكان نصار يدرك قوة وتأثير يهود الدونمة في الآستانة، وتراخي بعض كبار المسؤولين الأتراك إزاء قوة هؤلاء، فكتب في مقدمة كتابه "دللتنا الأبحاث التي دارت في مجلس الأمة العثماني 1911 حول المسألة الصهيونية أن حقيقتها ما زالت مجهولة، وأن الذين يديرون دفة السياسة في الآستانة ليس لهم وقوف تام على مخاطر حركة الصهيونيين رغم كل ما كتبناه نحن وغيرنا عنها، فبينما نحن نتوقع من مجلس الأمة أن يعين لجنة خصوصية يوكل إليها درس تاريخ الصهيونيين والبحث عن غرضهم وسبر غور خطورة حركتهم، ومدى تأثيرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي على حياة الدولة والأمة، وإذا بالصدر الأعظم، حقي باشا، يقول على منبر الأمة ليست الصهيونية سوى "رواية" وما القائمون بها إلا أفراد متهوسون. ومن هنا عمدنا إلى مصادر جهود شتى أخصها الانسكلوبيديا اليهودية وفيها من الحقائق ما لا يترك مجالاً للاشتباه في حقيقة اليهودية وأهميتها ويقنع الصدر الأعظم بأنها أكثر من رواية بحيث يجب الحذر منها والتحوط لها" (الحوت، 1989، ص41). وقد دعا نصار في كتابه إلى:

1. الاهتمام بالضغط الإعلامي المتواصل على الرأي العام العالمي، والاعتراف بفضل كل من ناصر الحق الفلسطيني في وجه الهجمة الصهيونية.
2. التمسك بوحدة الأمة تحت راية الخلافة؛ لتكوين جبهة إسلامية موحدة.
3. الاعتماد على النفس، وعدم انتظار كل شيء من الحكومة العثمانية، بل الضغط على الحكومة العثمانية وإجبارها أن ترعى مصالح الشعب الفلسطيني.

زهير ابراهيم المصري

4. خلق قيادة إبداعية والالتفاف حولها، فالنخبة الفاعلة هي الأقدر على حمل أمانة عبء المواجهة (نصار، 2014، ص 54-55).

وقد نشرت صحيفة الكرمل في صفحتها الأولى عام 1911 نبأ قيام مظاهرة كبيرة في نابلس ضد اعتزام الحكومة العثمانية بيع أراضي بيسان التابعة للدولة لليهود. وجاء في الصحيفة أنه ألقى في المظاهرة عدد من الخطب النارية، وأن المتظاهرين أبرقوا إلى السلطات العثمانية يحتجون بشدة على ذلك. واقتُرحت صحيفة الكرمل عقد مؤتمر في نابلس لبحث الطرق والوسائل الكفيلة بمقاومة الأخطار الصهيونية، ولبحث أو تأسيس جمعية تقوم بتوعية الشعب وتجنيدَه ضد الخطر الصهيوني غير أن اقتراح الصحيفة لم ينفذ بسبب عدم تحمس كبار الوجهاء له (صحيفة الكرمل: 1911، ص1).

كما هاجمت الصحف العربية في مايو 1910 بائعي الأراضي أمثال سرسق لاعتزامهم بيع قريتي فولة وعفولة لليهود، حيث أرسل سكان الناصرة وحيفا برقيتين إلى الحكومة المركزية محتجين فيهما على السماح ببيع الأراضي لليهود متهمين الصهيونيين بالسعي لحرمان السكان المحليين من أراضيهم (عبد الوهاب الكيالي، 1990، ص19).

وتأثراً بالأجواء المعارضة للصهيونية ظهرت كذلك العديد من المؤلفات والآثار الأدبية مثل كتاب إسعاف النشاشيبي "الساحر اليهودي" المنشور في مارس 1909، وكتاب معروف الأرنؤوط "فتاة صهيون" في نوفمبر 1911.

وقد نشرت عدة صحف عربية نافذة مثل: المقبس الدمشقية والمفيد والحقيقة والرأي العام الصادرة في بيروت على صفحاتها الأولى حملة مناوئة لبيع الأراضي العربية للمستوطنين اليهود (صحيفة فلسطين، يافا، فبراير 1914).

واستمرت الصحف الفلسطينية في حملتها ضد الصهيونية دون هوادة، فصدرت في القدس في مارس 1912 صحيفة جديدة باسم المنادي، وكانت واضحة الاتجاه منذ أول عدد لها، في محاربة الصهيونية. وكتب محمد صالح الصمادي الحسيني، في ذلك الحين، مقالاً في صحيفة الرأي العام عن الأخطار الصهيونية العشرة "فالهجرة تؤدي إلى الاستيطان اليهودي في أكثر الأماكن أهمية من حيث التجارة والوضع الاستراتيجي، وإغراء السكان المحليين ببيع منازلهم وأراضيهم، وفقدان أئمن الأراضي وأعظمها قيمة، وعودة أموال اليهود إلى جيوبهم عن طريق أماكن اللهو وما شابه ذلك من المؤسسات التي سيقومونها في وجه العرب، وإخضاع السكان المحليين لليهود، وهيمنة المدارس الصهيونية على جميع مناطق التعليم في البلاد، واستيلاء البنوك والمؤسسات اليهودية على جميع المرافق الصناعية والتجارية في البلاد، والقضاء على من يتصفون بالصلابة والعزم من الزعماء

المقاومة الفلسطينية للهجرة الصهيونية في أواخر العهد العثماني (1882-1914)

العرب، وأخيراً السيطرة الاقتصادية على فلسطين التي تنبثق منها السيطرة السياسية (Mandel,)
1965, p.226.

وذكرت صحيفة فلسطين الصادرة في يافا، في عددها الصادر في 28/آب/1912م أن المهاجرين اليهود قد أصبحوا يملكون ثلاثين مستعمرة أو قرية، وأن الهجرة تسير بسرعة تثير الذعر، وأن اللغة العبرية ستصبح يوماً اللغة الرسمية للبلاد. واختتمت الصحيفة مقالها بحث العرب على التتبع إلى الخطر المحدق بهم قبل فوات الأوان والتعرض للكارثة، ثم دعت جميع الفلسطينيين لمكافحة الخطر الصهيوني (فلسطين، 28/آب/1912).

ونشرت صحيفة فلسطين، كذلك، في شهر يونيو 1913 صورة برقيتين وقعهما زعماء قرى بيسان وقبائلها وجهائها إلى كل من السلطان العثماني ووالي بيروت، وفي هذه البرقيات أوضح السكان أن الأراضي المذكورة قد أُغتصبت منهم، وسُجّلت باسم السلطان السابق وأن الدولة الآن تفكر ببيعها إلى الأجانب. وذكرت البرقيات السلطان بأن واجب السلطات الحاكمة هو صيانة مصالح رعاياها الذين يدفعون لها الضرائب ويتجندون في خدمتها. وجاء في إحدى البرقيات "أننا نؤثر الموت دفاعاً عن شعبنا وممتلكاتنا على أن نضطر إلى الهجرة من بلادنا إلى أماكن مجهولة والموت جوعاً" (فلسطين، 1913).

وقد استمرت الصحف الفلسطينية طيلة عام 1913 تكرس قدراً كبيراً من صفحاتها لنشر أبناء النشاطات الصهيونية وذلك في محاولة منها لإثارة وعي الشعب لمواجهة هذه النشاطات فقد كتبت صحيفة فلسطين أنه قد تم تشكيل جمعية الشباب اليهودي بقصد العمل على أن يقاطع اليهود السكان المحليين، ثم هاجمت بعد أقل من شهر المحاكم الخاصة بالطائفة اليهودية والتي أقيمت في تل أبيب وبعض المستعمرات الأخرى وذلك على أساس أن في هذا العمل تكمن بذور خلق دولة ضمن دولة فلسطين (فلسطين، 1913، 1918).

ويذكر أن القوانين التي أصدرتها الدولة العثمانية قد أعطت الفرصة لليهود لتشكيل جمعيات يهودية، ومن أهم هذه القوانين خط شريف هيامون الذي أصدرته الدولة العثمانية بضغط من الدول الأجنبية (بريطانيا وفرنسا) بعد حرب القرم في عام 1856، حيث أعطى هذا القانون العديد من الامتيازات لرعايا الدول الاستعمارية، حتى بات المواطن العثماني يتمنى لو كان أجنبياً (البديري، 1980، ص28).

وفي النصف الثاني من شهر آذار 1914 نشرت صحيفة الإقدام ثلاث مقابلات أجرتها مع كل من سعيد الحسيني وراغب النشاشيبي وسليم الحسيني، حيث تعهد سعيد الحسيني في هذه المقابلة، إذا أعيد انتخابه، بأن يواصل محاربة الصهيونية في البرلمان كما فعل في الماضي. وتبنى المطالبة بتحسين حالة الفلاح وتمليك الأراضي التي بحرثها وذلك حتى يتعلّق بها فلا يتخلى

زهير ابراهيم المصري

عنها مطلقاً. وانتقد الحسيني الحكومة على تخلفها على محاربة الصهيونية التي تشكل خطراً اقتصادياً وسياسياً على السواء. وحذر من أن إهمال هذا الخطر كفيل بأن يؤدي إلى عواقب وخيمة (صحيفة الإقدام، 1914).

أما راغب النشاشيبي فقد دعا إلى وضع تشريع خاص يرمي إلى منع الصهيونية من امتلاك الأراضي في فلسطين، وأعرب عن استيائه من أن كثيرين من الصهاينة يستغلون ما يتمتعون به من امتيازات أجنبية وينظرون إلى أبنائنا وإخواننا بازدراء، ثم تعهد بمحاربة الصهيونية دون أن يسيء إلى مشاعر اليهود العثمانيين (الإقدام، 1914).

وتحدث سليم الحسيني فأعرب عن إعجابه بالصهيونية ودعا إلى التشبه بهم ومحاکاتهم ولكنه تبنى المطالبة بوضع تشريع خاص لحظر بيع الأراضي (صحيفة الإقدام، 1914).

وبعد أسبوع واحد، من ذلك التاريخ، أجرت صحيفة الإقدام مع خليل السكاكيني، أحد مؤسسي المدرسة الدستورية في القدس مقابلة قال فيها: "إن الصهيونيين يريدون أن يمتلكوا فلسطين، قلب الأقطار العربية، والحلقة الوسطى التي تربط شبه الجزيرة العربية بأفريقيا. وهكذا يبدو أنهم يريدون كسر الحلقة وتقسيم الأمة العربية إلى جزأين للحيلولة دون توحيدها. ثم حث الشباب على أن يكونوا واعين بأنهم يمتلكون أرضاً ولساناً، وأنه إذا شاعت أية جهة أن تقتل شعباً فإن عليهم أن يقطعوا لسانهم، وإن الحركة الصهيونية هي من يسعى لاحتلال أرضهم" (الإقدام، 1914).

واختصر جميل الحسيني المشكلة التي زجت بالوجهاء السياسيين في مأزق صعب فقال: "إن مكافحة الصهيونية مقدمة على كل شيء؛ لأنها تلحق الضرر بالشعب والبلاد؛ ولأنها تهدف إلى تجريده من أرضيه. ولكن أنى لنا مقاومتها ومحاربتها وهي تتمتع بتأييد الحكومة ومساندتها. إن موظفي الحكومة يعملون على تسهيل استيلاء الصهيونية على البلاد" (الإقدام، 1914).

3- دور الجمعيات الأهلية في مقاومة الهجرة اليهودية:

تشكل عدد من الجمعيات وخاصة الجمعيات الوطنية الخيرية في القدس بقصد الوقوف في وجه الأخطار الوشيكة التي تهدد أراضي الوطن، وإنقاذ البلاد من الدمار، والعمل على إنهاء الهجرة اليهودية، ووقف بيع الأراضي للمستوطنين. ومن هذه الجمعيات: الجمعية الخيرية الإسلامية، وجمعية الآباء والعفاف، وشركة الاقتصاد الفلسطيني العربي، وشركة التجار الوطنية الاقتصادية. وكانت جميع الجمعيات المذكورة تتنادي بالتنوع ونشر التعليم ومساندة الصناعات الوطنية (الكيالي، 1990، ص6).

ومن أهم الجمعيات التي لعبت دوراً بارزاً في مقاومة الهجرة اليهودية في فلسطين "جمعية مكافحة الصهيونية" التي اتخذت من نابلس مقراً لها مع إقامة فروع لها في بعض المدن الفلسطينية الأخرى. فقد دعت الجمعية إلى إقامة مظاهرات ضد بيع الحكومة العثمانية للأراضي في المزاد

المقاومة الفلسطينية للهجرة الصهيونية في أواخر العهد العثماني (1882-1914)

العلمي، وأرسلت برقيات احتجاج، واقترحت أن تحفظ حقوق الفلاحين في أراضيهم التي اغتصبتها الحكومة؛ وذلك بأن يدفع الفلاح الديون المترتبة عليه بأقساط سنوية وتولت جمعية مكافحة الصهيونية مسؤولية الصراع ضد الصهيونية واتخذت من نابلس مركزاً لنشاطاتها (الكرمل، 1913).

كما أسس الطلبة الفلسطينيون الذين يدرسون في بيروت وإسطنبول جمعية غابتها توحيد الكلمة والسعي لمكافحة الصهيونية (الإقدام، 1914/6/21). وتأسست جمعية أخرى سُميت "جمعية مقاومة الصهيونية"، أسسها الطلبة الفلسطينيون بالأزهر الشريف وكان من أهدافها:

- مقاومة الصهيونية بكل الوسائل الممكنة من خلال توعية الرأي العام وتوحيد وجهات النظر حول هذه النقطة ونشر برنامج الجمعية في صفوف جميع طبقات الشعب الراعي في سوريا وفلسطين خاصة.

- تأسيس فروع للجمعية في المدن السورية والفلسطينية.

- محاولة نشر روح الوحدة بين جميع عناصر السكان وتنشيط ومؤازرة المشروعات الاقتصادية والتجارية والزراعية وتوعية المزارعين والفلاحين بحيث يتمكنون من حماية أنفسهم من أخطار الصهيونية.

- تقديم الاحتجاجات والشكاوي إلى جميع الجهات ذات العلاقة بهذا الموضوع بالعمل على وقف الهجوم الصهيوني (الإقدام، 1914).

ومن الجمعيات الأخرى التي تأسست لمناهضة الصهيونية جمعية الشبيبة النابلسية التي تأسست عام 1914 وجمعية شباب يافا وغيرها من الجمعيات التي أسسها الفلسطينيون الذين كانوا يدرسون في بيروت وإسطنبول (فلسطين، 1914).

4- دور الوجهاء والنواب والتنسيق مع الباب العالي:

من الجدير ذكره أن العداة للصهيونية لم يقتصر على الفلاحين والمهنيين والتجار بل شمل قطاعات لم تتضرر مباشرة من الهجرة الصهيونية. فقد قدم وجهاء القدس وأعيانها عريضة في 24 يونيو 1891 لرئيس الوزراء العثماني "الصدر الأعظم" طالبوا فيها بمنع هجرة اليهود الروس إلى فلسطين وتحريم استملاكهم للأراضي فيها (Mandel, 1965, p. 32-55).

ويمكن القول إن عريضة الاحتجاج الأولى ضد مشاريع الغزو الصهيوني تضمنت المطالبين الأساسيين للحركة الوطنية في فلسطين، وهما تحريم الهجرة اليهودية، ومنع استملاك اليهود لأراضي الفلسطينيين.

وقد استجابت سلطات الآستانة للنداء حيث أقدمت في السنة التالية 1892 على إصدار مرسوم يمنع بيع أراضي الدولة "الميري" في فلسطين لجميع اليهود دون استثناء الرعايا العثمانيين منهم (Mandel, 1965, p.86).

زهير ابراهيم المصري

ومن الواضح أن العريضة الاحتجاجية الهامة لم تكن وليدة المصادفة أو مرتجلة بل كانت نتيجة الوعي العربي المبكر لطبيعة الفكرة الصهيونية وأهدافها وتهديدها للوجود القومي لعرب فلسطين وذلك قبل أن يعتنق هرتزل نفسه تلك الفكرة.

ولقد أظهرت الوثائق التاريخية أن يوسف ضياء الخالدي السياسي الفلسطيني المثقف أدرك في مرحلة مبكرة جداً أن خطة الصهاينة تهدف إلى إنشاء دولة يهودية في فلسطين، فبعث برسالة وذلك في مارس 1889 يناشد فيها الزعماء اليهود أن يدعو فلسطين في سلام، وأوضح في رسالته أن فلسطين كانت آن ذاك جزءاً لا يتجزأ من الإمبراطورية وأنها بلاد أهلة بالسكان، وحذر الصهيوينيين بأنهم إذا ما أصروا على تحقيق مطامحهم فإنهم سيواجهون ثورة شعبية لا يمكن حتى للأتراك أن يقمعوها، حتى وإن كانوا يعطفون على الصهيوينيين. ولهذا فإن على اليهود أن يبحثوا عن أرض أخرى يقيمون عليها وطنهم القومي (مناح، 1999، ص235).

وقد اشتدت المقاومة الفلسطينية للصهيونية في أعقاب عقد المؤتمر الصهيوني الأول، فقد تصدى مفتي القدس محمد طاهر الحسيني للهجرة والاستيطان اليهودي، فترأس عام 1897 هيئة محلية ذات صلاحيات حكومية مهمتها التدقيق في طلبات نقل الملكية في متصرفية القدس فحال بذلك دون الحصول على أراضي جديدة لسنوات عديدة. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على معارضة عرب فلسطين للهجرة اليهودية (Mandel, 1986, p.38). حيث أطلق الفلسطينيون في عام 1900 احتجاجات واسعة النطاق من العرائض الجماعية ضد شراء اليهود للأراضي الزراعية (الكياي، 990، ص12).

وعندما حل رشاد باشا محل رؤوف باشا كمتصرف لسنجق القدس وأبدى محاباة للصهيوينيين قام وفد من وجهاء القدس "المسلمين" بتقديم الاحتجاج ضده في مايو 1908، Mandel, 1965, (p.44).

وفي غضون مناقشات المبعوثان العثماني حث النواب الفلسطينيون الحكومة على اتخاذ إجراء ما ضد الهجرة اليهودية وبيع الأراضي واندفعوا يثبتون بحماس تعذر التوفيق بين المصالح العثمانية والأهداف الصهيونية في فلسطين، ففي أثناء شهري آذار ونيسان كتب الدكتور جاكوبسون من إسطنبول يقول: "إن النواب العرب ولاسيما روجي بك الخالدي كانوا يشنون حملة لسن تشريع جديد ضد الهجرة اليهودية إلى فلسطين" (الكياي، 1990، ص51).

ومن بين النواب الفلسطينيين الذين أظهروا فعالية ونشاط واضحاً ضد الصهيونية سعيد الحسيني نائب القدس الذي كان واسع الاطلاع على القضية الصهيونية بسبب إجادته للغة العبرانية، الأمر الذي دفع إلبرت عنتيبي إلى القول إنه منذ أن انتشرت نصوص خطابات روجي الخالدي وشكري العسلي في الريف عمت بين اللاجئيين المشاعر المعادية لليهود.

المقاومة الفلسطينية للهجرة الصهيونية في أواخر العهد العثماني (1882-1914)

وأرسلت من يافا برقية وقعها 150 عربياً إلى كل من رئيس مجلس المبعوثان والصدر الأعظم ومختلف الصحف؛ تعبيراً عن الاحتجاج على استمرار اليهود في ابتياع الأراضي (الكياي، 1990، ص52).

وفي أوائل شهر حزيران 1909 قدم نائب يافا استجواباً في مجلس المبعوثان العثماني يتساءل فيه عما تقصده الصهيونية، وما إذا كانت الحركة الوطنية لليهود تتسجم مع مصلحة الإمبراطورية العثمانية، ثم طالب بأن يغلق مرفأ يافا في وجه المهاجرين لليهود (فلسطين، 1913). ويمكن القول إنه على الرغم من أن المشكلة كانت مشكلة جديدة، فإن الوجهاء عبروا عن رأي القاعدة الشعبية، وإن كانوا لم يتصدوا لمقاومة الصهيونية وجهاً لوجه.

وقد ازدادت حدة مشاعر الفلسطينيين العدائية نحو الصهيونية في أعقاب انعقاد المؤتمر العربي الأول في باريس في يونيو حزيران 1913 والذي ضم عدداً كبيراً من الشخصيات السياسية البارزة من سورية ولبنانية وفلسطينية. وكان هذا المؤتمر بمثابة محاولة لوضع برنامج سياسي يطالب بشراكة متكافئة بين العرب والأتراك، في مقاومة الخطر الصهيوني، على أن يتم ذلك ضمن الإمبراطورية العثمانية. وطالب المؤتمر بالاعتراف بالعرب كشعب له مبدأ الاستقلال الذاتي ضمن دولة عثمانية لا مركزية وبحقهم في أن يكون لهم ممثلون على جميع المستويات التشريعية والتنفيذية وحق الاستقلال الثقافي مع جعل اللغة العربية إحدى اللغات الرسمية في البلاد (الكرمل، 1913).

وتلقى المؤتمر العديد من البرقيات من وجهاء بيسان وجنين، والتي حثت على إعلان المؤتمر لمعارضته لبيع الأراضي في هاتين المنطقتين. وقال أولئك الوجهاء إن نظام الحكم العثماني القديم قد اغتصب منهم ملكية تلك الأراضي، بجعلها أميرية.

واعتبر مرسلو البرقيات الفلسطينيين أعضاء مؤتمر باريس ممثلين للأمة العربية. ومع ذلك، لم يتخذ المؤتمر قرارات بشأن هذه المشكلة الهامة. ولعل مرد ذلك إلى أن الحركة العربية كانت مستغرقة في بحث الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق الاستقلال للمناطق العربية عن الإمبراطورية العثمانية (الكرمل، 1913).

المحور الرابع: المعوقات التي حالت دون نجاح المقاومة الفلسطينية في التصدي للهجرة اليهودية:

يمكن الإشارة في هذا الإطار إلى عدد من المعوقات، ومنها (الأسطل، 2005، 155-156):

- أن الفلسطينيين كانوا يخضعون - شأنهم شأن غيرهم من العرب - للحكم العثماني، الذي كان يعاني من انتكاسات متلاحقة، حيث كانت تلك الدولة بمثابة رجل أوروبا الضعيف الذي يعيش آخر أيام حياته، ومما لاشك فيه أن حالة الدولة العثمانية قد انعكست على موقفها من فلسطين، وعلى الأداء الفلسطيني نفسه.

زهير ابراهيم المصري

- أن الحركة الصهيونية لم تكن قد كشرت عن أنيابها، ولم تتضح معالمها بعد، وقد ساهم إخفاء أمرها وتسترها بالنعومة واللين، في إضعاف ردة الفعل تجاهها، حيث لم يكن الوجود الصهيوني في ذلك الحين واضح التوجيه الاستيطاني.
- أن كثيراً من اليهود اتجهوا للعمل الحرفي والسكنى والذويان في وسط التجمعات المدني الكبيرة.
- أن القوى والقيادات السياسية الفلسطينية في ذلك الحين، لم تكن على قدر من القوة التي تؤهلها للتصدي بصورة فعالة للهجرة والاستيطان اليهودي.
- أن الدولة العثمانية كانت صاحبة السيادة على الأراضي الفلسطينية والعربية، لم تتجح في تنفيذ وحماية ما سنته من قوانين، فلم يكن للفلسطينيين كيان سياسي مستقل، ولا فرق عسكرية خاصة بهم، ولم يسمح لهم العثمانيون بحمل السلاح والدفاع عن أرضهم.

المحور الخامس:

النتائج والتوصيات:

أولاً- النتائج:

- يمكن للباحث من خلال الدراسة السابقة أن يرصد عدداً من النتائج، ومنها:
- 1- أن هذه الفترة من تاريخ المقاومة الفلسطينية للصهيونية كانت بمثابة المرحلة الأولى التي اكتشف فيها الفلسطينيون الأبعاد التي تتطوي عليها الحركة الصهيونية.
 - 2- أن المقاومة الفلسطينية للصهيونية وجدت في الصحافة العربية والفلسطينية آنذاك وسيلتها المثلى لتعريف القارئ الفلسطيني والعربي بطبيعة الحركة الصهيونية وأهدافها.
 - 3- أن المقاومة الفلسطينية للصهيونية قامت على أسس ومرتكزات وطنية، من جهة، وأمنت بأهمية وضرورة التمسك بالعمق القومي والإسلامي، من جهة أخرى.
 - 4- أن الحركة الصهيونية قد سعت لتعزيز وزيادة عدد المهاجرين بالاستعانة بالدول الكبرى، ذات التأثير القوي على الإمبراطورية العثمانية.
 - 5- أن كثيراً من الزعماء الفلسطينيين قد أدركوا عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى أن السبيل الوحيد لمعالجة الخطر الصهيوني هو اللجوء إلى معارضته بالقوة وحمل المهاجرين اليهود إلى العودة من حيث أتوا.
 - 6- أن الأطماع الصهيونية تتعارض كلياً مع الأمانى والتطلعات العربية نحو التحرر والاستقلال.
 - 7- أن الفلاحين الذين سلبت أرضهم هم أول من أحسوا بالخطر اليهودي وبالتالي كانت مقاومتهم عفوية وغير منتظمة.

المقاومة الفلسطينية للهجرة الصهيونية في أواخر العهد العثماني (1882-1914)

- 8- أن بعض المناطق الفلسطينية لم تشارك في المقاومة؛ لأنها لم تكن مستهدفة من قبل المهاجرين اليهود، وبعيدة عن مناطق المستوطنات.
- 9- أن عملية الاستيلاء على الأراضي كان تتم تحت رعاية الموظفين العثمانيين الذين حصلوا على رشوة من قبل القيادات اليهودية، وكانوا يُبررون ذلك بأنهم يطبقون النظام، بحجة أن عمليات بيع الأراضي كانت تتم بطريقة غير مباشرة، أو عن طريق سماسرة أو ملاك ووسطاء، غير فلسطينيين.
- 10- أن الدول الاستعمارية الغربية تتحمل المسؤولية الأخلاقية عن حماية الهجرة الصهيونية وعن تشجيع المهاجرين الصهاينة على الاستيطان على أرض فلسطين.

ثانياً- التوصيات:

- وختاماً، يوصي الباحث بما يأتي:
- أن يُفرد بحث مستقل لرصد الآليات الاستعمارية لدعم الهجرة الصهيونية إلى فلسطين وتوطين الصهاينة فيها، على أن يتم تبيان سبل استغلال الحركة الصهيونية لهذا الدعم.
 - تحميل الدول الاستعمارية مسؤولية التحول الديمغرافي على أرض فلسطين لصالح الحركة الصهيونية، بدءاً من تلك الفترة.

المصادر والمراجع

أولاً- المراجع العربية:

أ-الكتب:

- 1- الأسطل، رياض. (2005). تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر. مكتبة القدس. غزة.
- 2- أفنيري، أريه. (1986). دعوى نزع القيد الاستيطان اليهودي والعرب، 1878-1984. ترجمة شريف البرغوثي، إصدار دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث، فلسطين.
- 3- البديري، هند. (1998). أرض فلسطين، بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مطابع جامعة الدول العربية. القاهرة:.
- 4- جريس، صبري. (1977). تاريخ الصهيونية، ج1، 1862-1917. مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية. بيروت.
- 5- حسين، حمد عبد الرحمن. (1967). العرب واليهود. مكتبة الإسكندرونه.
- 6- حلاق، حسان علي. (1980). موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909. الدار الجامعية. بيروت. ط2.
- 7- أبو حنا، حنا. (1994). دار المعلمين الروسية في الناصرة. القدس.

زهير ابراهيم المصري

- 8- الحوت، بيان نويهض. (1986). القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917 - 1948. دار المصري للنشر. ط3. بيروت.
- 9- خلة، كامل محمود. (1982). فلسطين والانتداب البريطاني، 1922-1939، ط2. المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان. طرابلس،.
- 10- الخولي، حسن صبري. (1973). سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين. القاهرة. دار المعارف.
- 11- رافق، عبد الكريم. (1968). بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت : 1798-1516. دمشق.
- 12- رزوق، اسعد. (1969). إسرائيل الكبرى، منظمة التحرير الفلسطينية. مركز الأبحاث. بيروت. 1968.
- 13- سعد، إلياس: الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة. دراسات فلسطينية 66، منظمة التحرير الفلسطينية. مركز الأبحاث. بيروت:.
- 14- شولش، الكسندر. (1988). تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882. عمان.
- 15- صالح، حسين عبد القادر. (1985). سكان فلسطين ديموغرافياً وجغرافياً. عمان.
- 16- صايغ، روز ماري. (1980). الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، ترجمة: خالد عابد). مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت.
- 17- أبو صبح، عمران. (1990). الهجرة اليهودية حقائق أرقام رصد وتحليل للهجرة اليهودية من فلسطين واليهها، 1882-1990، إصدار دار الجليل للنشر. عمان.
- 18- عازوري، نجيب. (1978). يقظة الأمة العربية، تعريب وتقديم أحمد أبو ملحم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت.
- 19- عبد الرحمن، أسعد، الزرو، نواف. (1990). موجات الغزو الصهيوني صراع البقاء والإجزيان 1882-1990. دار اللوتس. عمان.
- 20- غريب، عبد الكريم. (1962). سوريا في القرن التاسع عشر 1840 - 1876. القاهرة.
- 21- الفراء، محمد. (1988). سنوات بلا قرار. مركز الأهرام للترجمة والنشر. القاهرة.
- 22- فرسون، سميج. (2003). فلسطين والفلسطينيون. ترجمة: عطا عبد الوهاب. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- 23- قاسمية، خيرية. (1973). النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه 1908-1918. منظمة التحرير الفلسطينية. مركز الأبحاث. بيروت.

المقاومة الفلسطينية للهجرة الصهيونية في أواخر العهد العثماني (1882-1914)

- 24- الكيالي، عبد الوهاب. (1990). تاريخ فلسطين الحديث. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت.
- 25- لاندور، دوف فريد. (1986). سكان إسرائيل تحدي التعددية. ترجمة فوزي سهاونة. عمان.
- 26- محمود، أمين عبد الله. (1984). مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. الكويت. سلسلة عالم المعرفة.
- 27- مناع، عادل. (1999). تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700-1918. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت.
- 28- النحال، محمد سلامة. (1981). سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية. بيروت.
- 29- نصار، نجيب. (2014). الصهيونية ملخص تاريخها، غايتها وامتدادها حتى سنة 1905م. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. القاهرة.
- 30- النعيمي، أحمد نوري. (1982). أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين. بغداد.
- 31- هرتسل، ثيودور. (1994). الدولة اليهودية. ترجمة (محمد عدلي، مراجعة وتقديم عادل غنيم) دار الزهراء.
- 32- هيرست، ديفيد. (2003). البندقية وغصن الزيتون، جذور العنف في الشرق الأوسط. ترجمة (عبد الرحمن إياس). رياض الريس للنشر. بيروت.
- 33- وزارة الدفاع الوطني. (1973). (الجيش اللبناني، الأركان العام، الشعبة الخامسة). القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت.

ب- الصحف والمجلات:

- الاقدام (القاهرة): 1914/6/21، 1914/7/19، 1914/3/29.
- الكرمل (حيفا): 1913/8/15، 1914/2/24.
- فلسطين (يافا): 1912/8/28، 1913/7/9، 1914/6/27، 1913/9/20.

زهير ابراهيم المصري

ثانياً- المراجع الأجنبية:

- 1- Justin Maccorhtey. (1990). "The population of Palestine population History and Statistics of the late Ottoman period and the Mandate", Colombia University press, New York. Oxford.
- 2- Neville, Mandel. (1965). " Turks. Arab and Jewish Immigration in to Palestine: 1882-1914" Antony's paper. Middle Eastern Affairs, ed , Hourani, Albert. Oxford University press.
- 3- Neville, Mandel. (1976). "The Arab and Zionism before World Ware" Berkeley.CA ; University of California press.